

على الغلاف

تجربة التعليم عن بعد أظهرت أن «التخبيص» الحاصل لا يكمن في استخدام الوسائط التواصلية المستخدمة بل في غياب إعداد المعلمين للمحتوى المقدم عبر هذه الوسائط وعدم وجود هندسة تربوية تضمن عملية الاكتساب. النتيجة، عاجلاً أم آجلاً، ستظهر ضعفاً في مستوى التلامذة

التدريب غير الزاهي

رانيا غصوب، رئيسة مكتب الإعداد والتدريب في المركز التربوي للبحوث والإنماء، أقرت بأن غياب إلزام المعلمين بالتدريب يقف عائقاً دون الوصول إلى العدد الأكبر من المتدربين بهدف تطوير كفاياتهم. وفي حال وُجدت الإلزامية، «فلا محاسبة من الجهات المعنية إذا تغيب المعلمون عن التدريب». وأوضحت أنّ جائحة كورونا عطلت في خطة التدريب السنوية الاعتيادية التي كانت تتضمن نحو 2000 دورة مختلفة وفقاً للمواد والصفوف والموضوعات، وذهب التفكير منذ حلول الجائحة باتجاه البحث عن احتياجات المعلمين في التعليم الدمج والتعليم عن بعد، ليتبين أن هناك ضرورة ليمكن المعلم من مقاربة تحويل التعلم التقليدي إلى تعلم مدمج: أنواع التعلم، والمحتوى الإلكتروني والأدوات المستخدمة. لذا جرى تصميم ثلاثة مقرّرات تدريبية تفاعلية بحسب وتيرة المتدرب الذاتية، منها استخدام منصة مايكروسوفت تيمز من أجل تعليم وتعلّم أفضل، منصة المركز التربوي: مبادرة التعلّم الرقمي التي تتناول المحتوى وملائمته مع النهج البنائي وتصميم الدروس وتحضيرها للتعليم المدمج، وتقرّر، بحسب غصوب، أن تكون الدورات غير مترامنة مع متابعة آلية، أي إرساء التدريب الذاتي، بحيث إن المعلمين يستطيعون الاطلاع على محتوى المقرّرات وتنفيذ الأنشطة التفاعلية والتقييمات الذاتية والمشاركة في منديات المناقشة في الوقت الذي يجدره مناسباً، فيما تستطيع الإدارة التربوية من خلال نظام إدارة التدريب معرفة من هم المعلمون الذين شاركوا في هذا التدريب وماذا حصلوا منه. كما تم تطوير مقرّرات تدريبية مترامنة تتعلق بتقليص المناهج والدعم النفسي - الاجتماعي. ورأت غصوب أن غياب الحوافز (إعطاء درجات وما شابه) يسمح بعزوف المعلمين عن المشاركة.

الأستاذ الخصوصي «شرط» النجاح: التعليم للميسورين فقط!

زئب حمود

لم يعد التعليم الخصوصي رفقاً كما قبل جائحة كورونا، بل «حاجة ملجأ» بالنسبة إلى كثير من الأهالي ممن يواجهون صعوبات تعليمية وتقنية في تدريس اولادهم مع التحول إلى التعليم عن بعد. وهي صعوبات أدت بالبعض إلى الإحجام عن تسجيل أبنائهم في المدرسة هذا العام لعدم قدرتهم على مواكبتهم بانفسهم، وعجزهم عن تسديد تكاليف التعليم الخصوصي في آن.

هكذا، استسلمت سمر خير لفكرة إبقاء أبنائها بلا تحصيل، في انتظار زوال الوباء والعودة إلى الصفوف، لتجنب تكرار تجربة العام الدراسي الماضي «الفاشلة» مع التعليم «اونلاين».

تلامذة الروضات والحلقة الأولى من التعليم الأساسي بدوا الأكثر حاجة إلى الدروس الخصوصية. لم تتردد خديجة عطوي، مثلاً، في اعتماد هذا الخيار، للاطمئنان إلى اجتياز أبنها «مرحلة التأسيس» بنجاح حتى لو كلف الأمر «قطع اللقمة عن الفم».

ولأن تعليم الصغار يتطلب مهارة خاصة، لم تستطع مدرّسة اللغة الإنكليزية للمرحلة المتوسطة، ميساء بركات، أن تكون معلمة لابنتها في الأول والثاني أساسي، لذا استعانت بمعلمة خصوصية لديها «أسلوب مناسب في تدريسهما».

كلفة التعليم الخصوصي يحددها الأستاذ بالتوافق مع أولياء الأمور، وتراوح بين 200 ألف ليرة و500 ألف شهرياً، بحسب المؤهلات التي يملكها الأستاذ وخبرته في التعليم من جهة، والصفوف التي يدرّسها من جهة

وهذه الكلفة المستجدة تضاف إلى الأقساط المدرسية واشتراك الكهرباء والإنترنت اللذين يفرضهما التعليم «اونلاين»، تشكل عبئاً مادياً ثقيلاً



(مروان طحط)

كما التلميذ، يعمل في ظروف خانقة صحياً واقتصادياً وفي ظل نظام تربوي مختلف، لكنه لا يستبعد أن «يتكا البعض في أداء واجباته، بل لا قيود»، والخيال النقابي المستقل، لضميره، فالرقابة ضعيفة، والمتابعة من جهاز الإرشاد والتوجيه خجولة، في حين أنه ليست لهذا الجهاز صفة المحاسبة»، أضف إلى ذلك أن «أزمة التعليم الأساسي الرسمي تكمن في عدم معالجة ملف المتقاعدين لجهة تثبيتهم وإعطائهم حقوقهم علماً أنهم يمثلون الجزء الأكبر من الجسم التعليمي في هذا القطاع».

طوق، عاجلاً أم آجلاً ستظهر نتائج الخطب ضعفاً في مستوى التلامذة، في حين أنه كان ينتظر ابتداء خطة وطنية تقوم على التعااض الاجتماعي من خلال السماح للإساتذة الذين يملكون كفاءات ومهارات إلكترونية في التعليم الرسمي والخاص بتدريب زملائهم في التعليم الرسمي والمدارس الخاصة في الأطراف، ولا سيما خلال الصف الماضي وفي الفترات التي زف فيها الحجر. المسؤولية الثانية تقع، بحسب طوق، على بعض إدارات المدارس الخاصة التي لا تصغي إلى مشاكل الاساتذة في هذا التعليم، والهالم التدرّب الذاتي على المنصات التعليمية التفاعلية («تيمز» و«زوم» وغيرهما)، و«هرب» قسم آخر إلى «واتساب»، إما لعدم إجادتهم استخدام هذه المنصات، أو لأنهم استسهلوا الوسيلة بسبب تجاوب أهل الذين لا يريدون الإلزام بتعليم تزامني مباشر والبقاء إلى جانب أبنائهم في أوقات محددة. وبذلك، يمكن أن يعودوا إلى الرسائل ال«فيديوهات» التي تُرسل عبر التطبيق في أي وقت.

في المقابل، كثر من الاهالي شكوا من كمية ال«فويسات»، وال«فيديوهات» التي يتلقونها يومياً من دون أي شرح للموضوعات والمفاهيم. إذ «يبعثوننا 20 فويس بالنهار ونحننا بدنا نفرزها»، كما تقول إحدى الأمهات التي أصبحت مقتنعة بأن الاعتماد على اساتذ المدرسة وحده لم يعد يكفي لنجاح ابنها في البريفيه، ولا بد من الاستعانة بمدرّس خصوصي لإعادة شرح الدروس.

بعض المدرسين يتحدّثون عن «مشهد مخيف»، إذ أن بعض التلامذة «لا يحضرون الصفوف وليس هناك أي تواصل بين المدرسة والأهل الذين لا يملكون أدنى فكرة عن تحصيل أبنائهم، إما بسبب ظروف معينة أو لاستخفافهم بالتعليم عن بعد».

للقطاع الخاص أيضاً مشاكله مع التعليم عن بعد فالعودة إلى الصفوف في بداية العام الدراسي كشفت، بحسب عضو مجموعة «نقابيات وناقليون» بلال قيود»، والخيال النقابي المستقل، منهي طوق، حجم الفجوة التعليمية بعد الترفيع الألي للتلامذة العام الماضي. وفي التعليم الخاص، «يظهر واضحاً التفاوت واللامعالة»، ففي حين تؤمّن بعض المدارس الكبيرة 20 أو 40 جينابايت للتلامذة لمتابعة التعليم «اونلاين»، لا يختلف حال التلامذة «الفقراء» في هذا القطاع عن تلامذة المدارس الرسمية. وفق

كورونا

إيجابية الفحوصات الأعلى منذ بداية الوباء... وعراقيل «نفسية» تعترض التلقيح؟

أكثر من 635% بلغت نسبة إيجابية الفحوصات المخبرية للكشف عن فيروس كورونا، أمس، وهي أعلى نسبة سُجّل منذ بداية انتشار الوباء، قبل نحو سنة. فمن بين 5682 فحصاً فقط (انخفاض أعداد الفحوصات إلى أقل من نصف العجلات المعتادة يعود إلى إقبال عدد من المختبرات أيام الأحد)، سُجّلت 2020 إصابة (تسع منها وافدة)، فيما استمرت أعداد الوفيات بالارتفاع مع إعلان وزارة الصحة وفاة 63 شخصاً، ليحتلّ لبنان المرتبة 21 عالمياً لجهة أعداد الوفيات جزءا الفيروس.

ولأن نسبة إيجابية الفحوصات المخبرية هي العامل الأهم الذي يؤخذ في الحسبان عند اتخاذ أي قرار يتعلّق بتعميد الإقفال التام أو تخميده، لا يفترض أن يشفع تراجع أرقام الإصابات في استبعاد خيار التعميد للإغلاق الذي يزداد ثقله يوماً بعد يوم، في ظل تفاقم الوضع الاقتصادي، علماً بأنه، حتى الآن، لا قرار نهائيًا في ما يخصّ تعميد الإقفال أو تخميده، بحسب مصادر في اللجنة الوزارية المختصة لمكافحة كورونا، فيما نصحت لجنة الصحة النيابية بعدم اتخاذ أي قرار قبل تقييم الوضع في السادس من الجاري.

ولئن كان تواصل تسجيل أعداد مرتفعة من الإصابات رغم الإغلاق يدفع البعض إلى التشكيك في جواده، إلا أنه حكماً مؤشر على الحجم الكبير لانتشار الوباء، وعلى مدى التدهور الذي كان سيحلّ لولا قرار الإغلاق، وخصوصاً مع انتشار السلالة الجديدة للفيروس وفي ظل القدرة المحدودة للمستشفيات. وبمعزل عن تعميد الإقفال من عمده، يبقى «الثابت» الوحيد، لدى مختلف الجهات المعنية، هو العودة الدروسة بعناية للفتح التدريجي إذا ما اتخذ قرار بتجميد الإغلاق، «كي لا يذهب مفعول الإغلاق لثلاثة أسابيع سدى»، بحسب رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي.

مدير مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الدكتور فراس الأبيض رأى أن طرح اللقاح قريباً من شأنه أن يُساعد في خفض أعداد الوفيات وحالات العناية المركزة، لافتاً إلى أن النتائج المأموسة «لن تظهر قبل شهر أيار».

في غضون ذلك، وبعد طرح مخاوف من عراقيل «لوجستية» أمام استقدام اللقاح، ثمة مخاوف تتعلق به«الاستعداد النفسي» لكثيرين من المقيمين وموقفهم من اللقاح، في ظل «ضخ اعلمي تجاوز مبدئياً الـ 20 دقيقة منها 5 دقائق للتداول مع التلامذة، وبعدها لا يمكن المباشرة بحصة قبل نصف ساعة تجري خلالها التلميذ نشاطاً مختلفاً كلياً، لأنّ لا أحد من المرين والمرشرفين على العملية التعليمية يأخذ في الحسبان التصحيح الناتج عن الوسائط التعليمية والذي يخفّض مستوى الاكتساب إلى النصف في أحسن الحالات، فكيف إذا كان مزاج المعلم سيئاً أو وضع التلميذ النفسي غير مستقرّ، عندها الاكتساب يمكن أن ينخفض إلى الصفر»، لذلك، لا يتردّد نعمة في اقتراح أن «يرسل المعلمون تعليم أبنائهم وعدم إخضاع التلامذة لهذه التجربة القاسية»!

وفي تفاصيل النتائج التي نشرها الأبيض على حسابه على موقع تويتر، فإنّ 55% من العاملين قالوا إنه ليس لديهم معلومات كافية عن اللقاح والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى معظمهم (64%) هو الإعلام، وكان مصدر القلق الرئيسي لـ 81% حدوث آثار جانبية، فيما اعتقد 84% أن الأشخاص غير المعرّضين لخطر العدوى الشديدة بالكورونا يمكنهم الانتظار.

هذه النتائج تقود، وفق الأبيض، إلى التخوف من موقف بقية المقيمين من اللقاح طالما أن لدى العاملين في مجال الرعاية الصحية مثل هذه المخاوف التي إذا لم يتم التعامل معها فستعرقل حملة التطعيم.

وفي السياق نفسه، شدّد عراجي على أهمية الحد على أخذ اللقاح عبر حملات توعية للوصول إلى النتيجة المرجوة بتلقيح 80% من المقيمين، مشيراً إلى أن المباشرة باللقاح من شأنها أن تشجّع التريثيين، «ففي أميركا مثلاً، وقبيل بدء عملية التلقيح، كانت الاستطلاعات تشير إلى أن 45% فقط من المقيمين يريدون أخذ اللقاح، إلا أن الاستطلاعات تغيّرت بعد الأسبوع الأول من مباشرة العملية، مما عزّزّ نمو طاولت نحو مليون شخص من دون تسجيل آثار جانبية تستدعي القلق. ولعلّ ما يُعزّز هذا التفاؤل هو الإقبال على التسجيل في المنصة المخصصة لحجز مواعيد لأخذ اللقاح، إذ بلغ عدد المسجلين في الأسبوع الأول بعد إطلاق المنصة نحو 200 ألف، «وهو دليل على إمكانية التعويل على الناس».

(الأخبار)

تصريح

طلاب «الاميركية»:

الاقساط عبر

كاتب العدل

قائمة الحاج

بعدما استنفذت القوى والنوادي الطلابية اليسارية والعلمانية في الجامعة الأميركية في بيروت سبل التفاوض مع إدارة الجامعة لثنيها عن قرارها فرض دفع الأقساط لفصل الربيع وفق سعر المنصة الإلكترونية (3900 ليرة مقابل الدولار)، يتجه بعض الطلاب إلى سلوك مسار قضائي يقضي بإيداع الأقساط لدى كاتب العدل وفق سعر الصرف الرسمي (1515 ليرة مقابل الدولار)، بما أن القسط محدد بالدولار الأميركي، وذلك قبيل نفاذ مهلة التسجيل التي مدّت حتى 19 الجاري بسبب الأوضاع الصحية والإقفال العام.

الخطوة تتسق مع مجموعة من المحامين الذين تطوّعوا لتبني معركة الأقساط في الجامعة. وأوضح المحامي الشريف سليمان أن عدداً من الطلاب سيتقدمون بصفتهم الشخصية ب«عرض وإيداع»، بالأقساط وفق السعر الرسمي الوحيد، والذي ينشأ عنه تبليغ لإدارة الجامعة بواسطة مباشر من المحكمة، ويحق للإدارة قبوله وبالتالي استيفاء القسط من كاتب العدل أو الاعتراض عليه. وإذا اعترضت ترفع دعوى «إثبات عرض وإيداع». أما في حال اتخاذ أي قرارات تعسفية مثل الفصل من التعلم عن بعد أو ما شابه، يحق الطلاب الاعتراض، فتقدم شكوى إلى القضاء المستعجل لإلزام الجامعة بالرجوع عن هذه القرارات تحت طائلة غرامة إكراهية. لكن ما يحصل بين الطرفين هو اختلاف في وجهات النظر وليس اعتداءً من الطلاب على الجامعة أو إقداماً على مخاصمتها. وقال إن الطلاب احتكوا إلى القانون والقضاء لكونهم حريصين على جامعتهم ومستواها وصدقيتها.

علي نجدي، طالب رياضيات، وأحد الذين سيتقدمون بالإيداع، قال «إننا لجأنا إلى هذا الخيار بعدما حال الإقفال الغام دون استكمال التطلعات على مداخل الجامعة، وبعدما أوصدت الإدارة أبوابها أمام نقاش دولرة الأقساط». مشيراً إلى أن زيادة المساعدات المالية بنسبة 20 أو 30 في المئة لعدد من الطلاب، لا يمكن أن تمنع المخاطر التي سببتها زيادة الأقساط بنسبة 160 في المئة. وأكد أننا جاهزون للتعاطي مع أي رد فعل يأتي من الجامعة.»

(هيام الموسوي)

